

كوستاري عراقي
داد كافي بالادي لينيتهادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٥٧ /التحكيمية/٢٠١٢

تتألفت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ برئاسة القاضي السيد بدعت المصمود
وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طهه محمد
وأكرم أحمد بيان ومحمد صافي التظليدي وعبود صالح الشيمسي وميخائيل شمشون حسن
كوركيس وحسين أبو كتنن المأثورين بالقضاء بألم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

العمير - المدعي - / قلم محمود حميد مهدي -

العمير عليه - المدعي عليه - / وزير الداخلية / إنشافة توشيفاته - وكيله المتكسبم

المطرفي علي فرخان .

الإحصاء

ادعي المدعي (العمير) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه صيد منسوب إلى قيادة شرطة بغداد -
مدير مكتب التسويق في قصر عدنان وقد تركه الخدمة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ بسبب التهديدات
الإرهابية وبسبب دعوى كيدية أقيمت ضده والتي تم الإفراج عنه من محكمة جنات الرصافة في
٢٠٠٩/٩/٦ . بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٥ حصلت موافقة وزير الداخلية على إعادته للخدمة بناء
على طلبه في ٢٠١٠/٩/١٥ وتم توجيه كتاب من مكتب الوزير إلى واصل الوزارة للشؤون
الإدارية والمالية بموجب الكتاب الو العدد (٢٨٥٨٦) في ٢٠١٠/١٠/١٠ . وتم تشكيل
مجلس تحقيقي عن أسباب تركه للخدمة لسي قيادة شرطة بغداد برئاسة العميد
(عهد الكريم حاتم وعضوية المقدم محمد صلاح الدين وضابط من الشؤون وتم المصافحة على عدم
استاعة في أعدته للخدمة وتم المصافحة على القرار من قائد شرطة بغداد وأعيد المجلس
التحقيقي إلى الوزارة وتم المصافحة عليه من وكيل الوزارة للشؤون الشرطة وتم إرسال المحضر
التحقيقي إلى الوزارة الإدارية - تم الإعادة حسب كتاب وزارة شؤون الشرطة (و . ق ٥١٣٨٦)
في ٢٠١١/٧/٢٤ . نظّم المدعي بتاريخ ٢٠١١/١٢/٤ إلا أنه لم تتم الإنجاية عليه . أقام المدعي
دعواه بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣ طلباً الحكم بإصدار أمر إعادته إلى الخدمة
ونتيجة المرافعة الضرورية العتية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٢/٩/٥
ويصدر الأفضالرة المراقصة (٢٠١٢/ق/٢٤) حكماً يقضي ببرد دعوى المدعي .

كوت ماري عيراق
داد كاي بالاي نوبتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٥٧/١٤٧٢/٢٠١٢

ظعن المدعي (المميز) بالتحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التنفيذية المدفوع عنها
فرسم بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٥ ظلياً نفضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التسطيق والمدولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الظعن التمييزي
مقدم ضمن تعدد القائلية فرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر في الحكم التمييز
وجد انه صحيح وموافق للقانون ذلك ان سبب عدم إعادة المدعي إلى الخدمة يعود
إلى قباله فترة طويلة ووجود نزل في الرتب العليا إضافة إلى توفر قيد جنائي بعنه وإن مكتب
المدعي عليه إضافة لتوقيته وجه بموجب كتابه المرقم ٢٨٥٨٦ في ١٠/١/٢٠١٠
إلى وكيل الوزارة للشؤون الإدارية والمالية بأنخذ ما يقتضي لإعادته حسب القانون والضوابط .
وحيث أن إعادة إلى الخدمة تدخل فيها عوامل مختلفة من الكفاءة والنزاهة
وتوفر الملاك والحاجة إلى خدمات طلب العودة وهي أمور تقديرية تعود إلى سلطة الإدارة
وإن إن محاماة القضاء الإداري التزمت بوجهة النظر القائلية المنكفة إذ ظمت برده المدعي
المرفقة (٢٤/ق / ٢٠١٢) فقد اقرن حكمها بالصواب فرر تصديقه ورذ الظعن التمييزية
وتحويل التمييز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٩/١١/٢٠١٢ .


الرئيس
محمد المحمود


العضو
قارول محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
كرم طه محمد


العضو
أكرم احمد باهان


العضو
محمد صائب التقيدي


العضو
عبد صالح التميمي


العضو
مهديان شمشون شن كور كوس


العضو
حسين أبو النمن